محدثا فالمؤثر فيه اما عرض او جسم لزم الدور او التسلسل وهو المطلوب ولا جائز ان يكون العرض اما ان يؤثر في الاحكام
على جهة الوجوب لزم حدوث تضاد دفعة واحدة على صفة واحدة او على جهة الاختيار لزم كونه قادرا والعرض يستحيل
ان يكون قادرا او بمعنى كون المؤثر في الاجسام لا جسما ولا عرضا وانه اما على جهة الوجوب فيلزم ما تقدم من
حدوث تضاد دفعة واحدة على صفة واحدة او على جهة الاختيار وهو المطلوب وهذا اخر الكلام في الاركان الثلاثة في
ثم تمامها الدليل على ان الله تعالى هو الموجد لجميع الاجسام على جهة الاختيار وقد دخل في ذلك نفي الجسمية والغرضية عنه تعالى
فان قيل دليلكم المصوف انما دل على كونه تعالى موجدا لجميع الاجسام لا على انه خالق لها لان الخلق في الاصطلاح هو
ايجاد الفعل بحسب المصلحة من غير زيادة ولا نقصان كما تقدم والمدعى هو ان الله خالق لجميع الاجسام فلم يكن الدليل
مطابقة للدعوى قلنا الامر كما ذكرت لكن بنا في الدليل على ان احداثه للاجسام وقع بحسب المصلحة حيث يستدل على
عدله وحكمه لان العدل لا يوجد فعله الا كذلك **ولما فرغ المؤلف** رحمه الله تعالى من الاشارة الى دليل اثبات
الصانع جل وعز اخذ في بيان استحقاقه تعالى لصفات الكمال الثبوتية والنفيية واعلم ان صفاته الله تعالى وتقدس
على ضربين ثبوتية ونفية والثبوتية على ضربين واجبة وجائزة والواجبة ضربان ذاتية ومقتضاة والمقتضاة ضربان
مقتضاة عن الذاتية ومقتضاة عن المقتضاة اما الذاتية فهي صفته تعالى الاخص ولم يصرح المؤلف بذكرها اما لانه وقع فيها
من الخلاف بين العلماء او لانه قد ذكر ما يستلزمها ويدل عليها وهي الصفات المقتضاة عنها وما يدل عليها انه تعالى
قد خالف سائر الموجودات وتميز عنها ولا بد ان تكون تلك المخالفة بامر لم يشاركه فيه غيره وليس الا الصفة الاخص لان ما
عداها من الصفات قد وقعت مشاركة غيره له فيه فلا يصح ان تقع به المخالفة واما الصفات المقتضاة عن الذاتية
فهي اربع القادرية والعالمية والحيية وكونه موجودا الا اول الوجود فان هذه الاربع مقتضاة عن الصفة الاخص ومعنى
كونها مقتضاة عنها انه عند من اختص بالصفة الاخص ان يكون على تلك الصفات الاربع واما الصفة المقتضاة عن المقتضاة
فهي كونه مدركا للمدرك عند الوجود ولجميع المدركات الماسة فانها مقتضاة عن الحيية اي عند حصول اختصاصه بالحيية
ان يكون مدركا للمدرك عند وجوده واما الجائزة فهي كونه مريدا او كارها فانهما جائزتان اي ثابتتان على سبيل الجواز
لكونهما موصوفين غير مقتضيين عن فعله وهما الارادة والكراهة واما الصفات النفية فمنها ان احدها نفي اضداد ما ذكرنا
من الصفات الثبوتية والثاني اربع نفي الحاجة ونفي التشبيه ونفي الرؤية ونفي القديم الثاني اما القادرية فقد نبه عليها
المؤلف بقوله **قادرا على جميع اجناس المقدورات** ويسع ان نتكلم ههنا في اربعة اطراف الاول انه تعالى
قادر والثاني انه قادر لذاته والثالث انه قادر على جميع اجناس المقدورات والرابع في ان هذه الصفة مستمرة له تعالى ازلا وابدا
ولا يجوز خروجه عنها **اما الاول** وهو انه قادر فلانه قد صح منه الفعل وكل من صح منه الفعل فهو قادر اما انه قد صح
منه الفعل فلما قد بينا من انه محدث منه على جهة الاختيار وذلك هو معنى الصحة هنا اذ معناها امكان ان يفعل
وان لا يفعل بحسب اختياره واما ان الفعل لا يصح الا من قادر فلان ذلك هو حكم القادر الذي تميز عن غيره وهو معلوم
على الجملة ضرورة ولهذا يصف العقلاء من يمكنه ان يفعل وان لا يفعل بحسب اختياره بانه قادر **واما الطرف**
**الثاني** وهو انه تعالى قادر لذاته فلانه لو لم يكن قادرا لذاته لكان قادرا لغيره من فاعل او علة والاول باطل لان ذلك الفاعل
اما قديم ولا قديم مع الله تعالى لما سيأتي واما محدث فيجب ان يكون هو الله تعالى فيلزم تقدم كونه قادرا على احداث

ذلك المحدث فيبطل تعلق القادرية به واما غيره فذلك الغير اما قديم ولا قديم مع الله تعالى واما محدث فالكلام
في محدثه كالكلام في محدث الاول فيتسلسل الى ما لا نهاية او ينتهي الى قديم غير الله تعالى وكلاهما محال او يلزم تقدم قادرية الله
تعالى وفيه ابطال هذا المحدث ولا يتعلق كونه قادرا بفاعل قط وهو المطلوب والثاني وهو كونه قادرا لعلة باطل
ايضا لان تلك العلة اما قديمة لا طريق لنا اليها لان الطريق الى العلة انما هو حصول معلولها مع جواز ان لا يحصل واذا
كانت القادرية حاصلة في الازل كانت واجبة لا يمكن صحتها الا بوجوبها واذا وجبت زال الطريق الى العلة مما
الى علة واذا لم يكن لنا اليها طريق لم يصح اثباتها لان اثبات ما لا طريق اليه يفتح باب الجهالات واما محدثة وهي
باطلة بمثل ما بطل به الفاعل المحدث فصح انه تعالى قادر لذاته **واما الطرف الثالث** وهو انه تعالى
قادر على جميع اجناس المقدورات فاعلم ان اجناس المقدورات ثلاثة وعشرون جنسا فثلاثة عشر يختص الباري
تعالى بالقدرة عليها وهي الجواهر والالوان والروائح والطعوم والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والشهوة
والنفرة والحيوة والقدرة والفنا والعشرة الباقية يقدر العباد عليها كالقدرة لم تعالى وهي تنقسم الى ما يختص
القلب وهو خمسة الاعتقادات والارادات والكراهات والظنون والافكار والى ما لا يختص القلب وهو خمسة
ايضا الاكوان والاعتمادات والتاليفات والاصوات والالام وانما قال على اجناس المقدورات ولم يطلق او يقل
على اعيانها لان مقدورا بين قادرين محال عند الشيخ ابي هاشم واصحابه وفاقا لجماعة من الشيوخ وجه المانعين
ان القادرين لو قدر كل منهما على عين ما قدر عليه الاخر كالحركة المعينة مثلا وفرضنا ان احدهما اراد ايجادها
في محل معين والاخر اراد ايجادها في محل اخر لم يخل اما ان يوجد مرادهما فيلزم وجود الحركة الواحدة في محلين
واما ان لا يوجد مرادهما فيلزم خروجهما عن كونهما قادرين على تلك الحركة او يوجد مراد احدهما فيلزم التخصيص
من غير مخصص والدليل على انه تعالى قادر على جميع الاجناس المذكورة ما ثبت اولا من انه تعالى قادر لذاته ولا
اختصاص لذاته بمقدور دون مقدور فيجب ان يقدر عليها اجمع واما الواحد منا فهو انما يقدر بامر زائد على
ذاته وهو القدرة فجاز ان يختص بقدرة على بعض الاجناس وهو ما وجدت قدرته دون بعض وهو ما لم توجد
قدرته **واما الطرف الرابع** وهو انه تعالى مستمر على كونه قادرا فيما لم يزل وفيما لا يزال ولا يجوز
خروجه عنها في حال من الاحوال فلانها مقتضاة عن الصفة الاخص بشرط مستدام لما سيأتي فيجب ان يعلم استمرارها
لاستمرار مقتضيها وشرطها هذا اخر الكلام في الاطراف المذكورة وقد تم تمامها الكلام في القادرية واما
العالمية فقد نبه عليها المؤلف بقوله **عالما بجميع المعلومات** والكلام منها يقع في اربعة اطراف كما في
القادرية سوا اما انه تعالى عالم فلانه قد صح منه الفعل المحكم وكل من صح منه الفعل المحكم فهو عالم اما انه قد صح منه
الفعل المحكم فلما بينا من ان الاجسام وجدت منه على جهة الاختيار مع ما اشتملت عليه من الاحكام البديع الذي تقصر عنه
الاوصاف وتحار فيه الافكار واما ان كل من صح منه الفعل المحكم فهو عالم فلان ذلك هو حكم العالم الذي
يتميز به عن غيره وهو ضروري على الجملة بدليل ان العقلاء يصفون من هذه حاله بانه عالم **واما الطرف**
**الثاني** وهو انه تعالى عالم لذاته فلانه لو لم يكن عالما لذاته لكان عالما لغيره من فاعل او معنى ولا يصح ان يكون عالما
بالفاعل لان ذلك الفاعل لا يخلو اما ان يكون قديما او محدثا وكلاهما محال اما الاول فلانه لا قديم مع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)